الأمم المتحدة

E/CN.6/2003/NGO/4

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

General.: Distr
6 January 2003
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والأربعون

٣-١٤ آذار/مارس ٢٠٠٣

البند ٣ (ج) '٢' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: '٢' حقوق الإنسان للمرأة، والقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، على النحو المحدد في منهاج عمل بيجين والوثائق الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة

بيان مقدم من المجلس الدولي للمرأة وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري عام لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يعمم وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* * *

* E/CN.6/2003/1.

230103 220103 02-76182 (A)

إنه لمن دواعي اعتزاز المجلس الدولي للمرأة، الذي يمثل ملايين النساء في العالم، أن يكون شريكا للأمم المتحدة وللجنة وضع المرأة في تصميمهما على رعاية مصالح النساء وأسرهن.

إنَّ منع العنف ضد المرأة، وحقوق الإنسان للمرأة، والطفلة، كلها جوانب لمسألة واحدة – ما هي صورة المرأة في البيئة التي تعيش فيها؟ كثيرا ما يمثل العنف ضد المرأة أداة لمواصلة إخضاع المرأة وتكريس هذا الواقع.

ولا يمكن التصدي للعنف ضد المرأة بمعزل عن غيره، بل ينبغي أن يعالج بطريقة شمولية متكاملة، تراعي جميع العوامل التي تشكل العناصر المحددة لوضع المرأة وتلك التي تحدد حقوق بني الإنسان.

وأبرز صك حديث يعنى بمساواة المرأة في الحقوق والمستمد من الإعلان العالمي هو اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتي اعتمدت في عام ١٩٧٩ – وينص على احترام حقوق الإنسان للمرأة ومراعاة هذه الحقوق.

وأكدت الدول الأعضاء واجبها بمقتضى القانون بأن تقضي على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في المجالات الإنسانية والسياسية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الرعاية الصحية وتنظيم الأسرة، وأن تقوم بذلك دون إبطاء.

ولكن الحقبة المعاصرة للحقوق التي تنطبق على مصالح المرأة لم تبدأ سوى منذ سبعة وعشرين عاما مضت؛ إذ بدأت باعتماد ميثاق الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، وفي عام ١٩٤٨، شجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التمييز بسبب الجنس.

إذا إلى متى سنظل نتحدث عن المشاكل التي لا تزال تواجهنا في هذا القرن؟

إننا ندرك أن النساء اكتسبن الكثير من الحقوق. والكثير من الفضل في تأمين هذه الحقوق يعود للأمم المتحدة ولما عقدته من مؤتمرات.

ولكن في الدورات اللاحقة التي عقدتها لجنة وضع المرأة والجمعية العامة، تم استعراض اثني عشر مجالا من المجالات البالغة الأهمية الواردة في منهاج عمل بيجين لعام ١٩٩٥. فما الذي تدل عليه البيانات؟

أظهرت البيانات ما يلي:

- إن العنف ضد المرأة يأتي في مرتبة مرض السرطان كعامل مسبب لمقتل النساء وشللهن وهن في سن الإنجاب.

- إن ما لا يقل عن ٢٠ في المائة من النساء تعرضن لهجوم بدني أو لاعتداء جنسي.
- إن هناك ٩٠٠ مليون أمّي في العالم، وثلثي هذا العدد من النساء.
- إن نسبة ٧٠ في المائة من أصل ١,٣ بليون إنسان من الفقراء هي من النساء.
- خضعت ١٢٠ مليون امرأة لتشويه لأعضائهن التناسلية وتعيش مليونا امرأة في خطر التعرض لهذه الممارسة سنويا.
- يتاجر سنويا بمليوني فتاة تتراوح أعمارهن بين ٥ و ١٥ عاما، أو يبعن أو يجبرن على دخول سوق الجنس التجاري.

والقائمة طويلة.

ولقد أحسنت المنظمات غير الحكومية صنعا بتوعيتها بهذه المسائل والاحتياجات – أي ضرورة تمكين النساء وضرورة محو الفوارق بين الجنسين في العالم قاطبة.

ونحن لم يحالفنا ما يكفي من النجاح في بناء هياكل وآليات مناسبة لتحقيق هذه الأهداف.

وحقوق الإنسان الدولية التي تخص مصالح المرأة لا تساوي شيئا في البلدان التي لا تنفذ فيها سوى تدابير لإعمال هذه الحقوق.

وما نفتقر إليه في ما نبذله من جهود مشتركة هو أن تكون الحكومات خاضعة للمساءلة أمام الأمم المتحدة.

لذا فإن للأمم المتحدة دورين يجب أن تقوم بهما:

أن تقوم أولا بدور الميسّر للجهود التي تقوم بها قطاعات متعددة وذات الجوانب المتعددة لتحقيق التغيير وأن ترصد، ثانيا، وأن تتحكم بالنتائج.

ويجب أن تثبت الحكومات للأمم المتحدة أن سياستها في جميع العمليات الإنمائية تستند إلى منظور يراعي الجنسين، وأنها سنّت قوانين لصون حقوق المرأة، وأنها نفذّت هذه القوانين وأنها تتخذ إجراءات قانونية ضد أولئك الذين ينتهكون هذه القوانين.

ومن بين الأدوار المتعددة التي تقوم بها الأمم المتحدة، ينبغي لها أن تنشر تقريرا سنويا عن ما تتوصل إليه من نتائج، وأن تعممه على جميع الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية الدولية.

إن قياس مدى انتشار العنف أمر يتسم بصعوبة بالغة وذلك بسبب قلة الإبلاغ عن حوادث العنف – أي قلة الإبلاغ عنها من جانب ضحايا العنف بسبب الصدمة، وبسبب العار والشعور بالذنب والخوف من الانتقام والعقاب، والخوف من وصمة العار. ففي الكثير من المجتمعات، يعاقب ضحايا العنف وكأنهن مسؤولات عنه.

وبالرغم من قلة الإبلاغ عن هذه الحوادث، فإن هناك دليلا وبيانات كافية لكي نتمكن من القول إن العنف بوجه عام والعنف ضد النساء في جميع الأعمار بشكل أو بآخر قد أصبح وباء في جميع البلدان وفي جميع المجتمعات.

وتدل الحقائق على أن آلاف النساء في جميع أنحاء العالم يتعرضن كل عام للحيل ويجبرن ويكرهن على الاسترقاق ويجبرن على العمل بغايا. وقد أجبر عشرات الملايين من الأطفال على العمل في سوق الجنس ويدخل في كل عام مليونا بنت أخرى تتراوح أعمارهن بين خمسة أعوام وخمسة عشر عاما إلى سوق الجنس ويبقين فيها تحت وطأة أوضاع غير إنسانية وتتسم بالعنف.

والاتجار بالنساء ليس مجرد شكل من أشكال انتهاكات حقوق الإنسان، بل ينبغي أن يوصم بأنه جريمة دولية وجناية، لا في بضعة بلدان فحسب، بل في جميع البلدان. وبوسع الأمم المتحدة أن تتخذ زمام المبادرة لتحطيم شبكات الاتجار بالنساء ووضع ما يلائم من آليات لمعاقبة الجناة. ويتعين على حكومات الدول الأعضاء أن تثبت للأمم المتحدة أنها وضعت مثل هذه القوانين والتشريعات التي تتسم بفعالية في مكافحة الاتجار، ويجري تطبيق هذه القوانين عمليا.

وجنبا إلى جنب مع هذه الإجراءات، ينبغي أن نفكر بالمستقبل.

وفي هذا الخصوص، فإنكم، لجنة وضع المرأة ونحن، والمنظمات غير الحكومية، يجب أن نعطي معا أولوية لمنع العنف. ولكي يكون ما نقوم به فعالا، فإننا ينبغي أن نبدأ بالشباب في مرحلة مبكرة جدا في دور الحضانة ورياض الأطفال وفي المدارس الابتدائية والثانوية والمدارس المهنية والمراكز الأهلية وأماكن العمل وفي كل مكان وعلى جميع مستويات المجتمع المدني – وأن نتعلم كيف نتواصل وكيف نقيم حوارا بدلا من أن ندخل في مهاترات، وأن نتعلم كيف يصغي الواحد منا للآخر، وحتى لو لم يكن أحدنا يتفق مع الآخر، وأن نتعلم كيف يُحترم الواحد من الآخر، سواء كان رجلا أم امرأة. فإذا عومل الفتيات والفتيان على قدم المساواة داخل الأسرة، كان هذا أفضل تعليم يمكن أن يحصل عليه الفتيان في مجال حقوق الإنسان أثناء نموهم ليصبحوا رجالا، وفي حياتهم الخاصة، وفي الحياة العامة عندما يشغلون مناصب يتخذون فيها القرارات ويصيغون فيها السياسات.

وعندما يرى الفتيان والفتيات مثالا عن الاحترام المتبادل بين آبائهم، فإنهم سوف يتصرفون وفقا لما يرونه عندما يصبح لهم أزواج.

وإذا تعلم الفتيان والفتيات، على جميع مستويات النظام التعليمي وفي برامج التعليم غير الرسمي أنهم ليسوا متشابهين، وأن لكل منهم احتياجاته الخاصة، بيد أن لهم نفس الحقوق الإنسانية، فإنهم قد يمارسون الاحترام المتبادل عندما يكبرون، فيتعلمون التسامح مع الاختلافات، والإصغاء وإقامة الحوار والامتناع عن العدوان والعنف.

وإذا نجحنا في ميدان التعليم، فقد لا نضطر في المستقبل إلى مواصلة الكلام عن العنف ضد المرأة والاتجار بالنساء، والمساواة والإنصاف وحقوق الإنسان.

وينبغي أن نشرك الشباب في برامج للشباب، وأن نبدأ بأصغر وحدة في المجتمع – أي الأسرة، وحقوق ومسؤوليات كل فرد من أفراد الأسرة، والاحترام المتبادل بين الزوجين، وبين الآباء والأبناء، وبين الأبناء والأجداد.

وإن تعزيز وضع المرأة وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل لا يمكن أن يتحققا بمعاملة المرأة والرجل معاملة متطابقة.

فالمعاملة المتطابقة تتجاهل الحقائق الاجتماعية المختلفة للمرأة والرجل واختلاف دور كل منهما.

وعندما يقترح صانعو السياسات تدابير لمعالجة المسائل الاجتماعية والاقتصادية، والمسائل الإنسانية والصحة، وقضية المسنين والمعوقين وغير ذلك من القضايا، فإنهم كثيرا ما يفوتهم مراعاة الاختلافات الناجمة عن نوع الجنس.

ولهذا، ينبغي أن يراعى في جميع البرامج التعليمية، معايير الأمم المقترحة بخصوص المساواة، بناء على إعادة النظر في ''المساواة'' وفهمها فهما جديدا من منظور الفارق بين الجنسين.

وهذا المنظور يأخذ في حسبانه الاختلافات بين المرأة والرجل، ودور ومسؤوليات كل منهما، في مجال تحليل السياسات والتقييم والتخطيط وعملية صنع القرار.

ولا يمكن للمرء أن يتجاهل دور وسائط الإعلام في التأثير على المواقف وجوانب السلوك والتصورات. فما هي صورة المرأة في وسائل الإعلام والإعلان غير صورة موضوع جنسي؟ وأين يشاهد الشباب العنف في غير التليفزيون والسينما؟ صحيح أن شعار ''حق الاختيار'' شعار رائع، ولكن هل العقول الشابة والمشاعر الوجدانية ناضجة بما يكفي لكي تتمكن من الاختيار؟

إن لجنة وضع المرأة تستحق الثناء على إدراجها مسألة وصول المرأة إلى وسائط الإعلام على جدول أعمال هذه الدورة. وحبذا لو قامت أيضا بمواصلة دراسة تأثير العنف في وسائط الإعلام وعلى الإنترنت على الشباب.

وختاما، فإننا ندعو جميع المنظمات غير الحكومية الموجودة هنا للانضمام إلى المجلس الدولي للمرأة لكي نحارب معا الرذيلة المتمثلة في الاتجار بالمرأة والأطفال والمراهقين ومكافحة العنف سواء أكان موجها ضد الأطفال أو اليافعين أو البالغين أو المسنين.

وأخيرا فإننا لا يجب أن ننسى النزعة الإنسانية والبعد الروحي.

ويجب على كل أمة وكل شعب أن يحدد تلك القيم كل في ثقافته وتقاليده التي يستطيع أن ينقلها إلى الشباب حتى يصبح هؤلاء مخلوقات بشرية صالحة عندما يكبرون.